تسييس حقوق الإنسان
"الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا"

الباحث البشير رزوق
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
المغرب

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية بطريقة نقدية عبر توظيفها لمنهج تحليل النظم، تحليل مفهوم حقوق الإنسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، هذا المفهوم الذي يشكل أحد مدخلات النظام الدولي أحادي القطبية، من أجل توظيفه في تفاعلاته في عملية تحويلية داخل بنية النظام قبل فرزها على شكل مخرجات، يعد التدخل في الشؤون الداخلية للدول أحدها.

كم سعت هذه الدراسة إلى تجاوز ذلك نحو رصد الانتهاكات التي تقوم بها الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كلمات مفتاحية: حقوق الإنسان، تسييس، السياسة الخارجية الأمريكية، الانتقائية

Abstract:

This research paper tries, in a critical way, through employing the sestyms analysis approach to analyze the concept of human rights in the foreign policy of the United States of America. This concept constitutes one of the inputs of the unipolar international system, in order to employ it in its interactions in a transformative process within the structure of the system before bringing it out in the form of outputs, interference in the international affairs of states is one of them.

This study also sought to go beyond that towards monitoring the violations committed by the United States in the field of human rights.

Keywords: human rights, politization, American Foreign Policy, Selectivity

مقدمة:

تعد حقوق الإنسان مجموعة من الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان والمرتبطة بطبيعته كإنسان حتى ولو لم يتم الاعتراف له بها من طرف كيان ما. ولا يمكن الحديث عن وجود لحظة معينة لبداية حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان ليست نتاجا للحظة تاريخية معينة ولا حكرا على حضارة بعينها ولا ديانة محددة ولا أمة من الأمم... بل هو حصيلة لتطور المجتمعات البشرية على مختلف العصور، وخلاصة للتراكمات الإنسانية عبر الأزمنة المختلفة.

وقد مرت فكرة حقوق الإنسان بمراحل مختلفة، لتصل إلى وضعها الحالي ومكانتها الآنية في ظل القانون الدولي المعاصر. فمنذ المجتمعات البدائية إلى مرحلة الدولة الحديثة مرت حقوق الإنسان بأطوار كبيرة من التشكل والبناء، حتى تمكن التطور الإنساني من قوننة هذه الحقوق وتصنيفها ومأسستها في إطار دولي.

لكن مع التغيرات التي لحقت بالنظام الدولي نتيجة تغيرات موازين القوى لم يعد مفهوم حقوق الإنسان مفهوما مجردا بل أصبح خاضعا لهيمنة وسياسات القوى الكبرى المسيطرة على النظام. ومع تشكل النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أضحت حقوق الإنسان أحد أهم المداخل لفرض سياستها وتحقيق أهدافها. كما باتت حقوق الإنسان هي ذلك السوط الموضوع في يد الولايات المتحدة تضرب به متى شاءت وأنى شاءت وفي أي وقت تريد لإخضاع الدول ومحاربتهم وفق انتقائية خاضعة لتسييس واضح قائم على مصالحها الاقتصادية والسياسية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز وتوضيح الغرض الغاية من استخدام مفهوم حقوق الإنسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، باعتباره وسيلة وأداة ضغط توظف من طرفها وفق ما تمليه عليها مصالحها وأهدافها الاستراتيجية. كما أنه أضحى مطية لها مكنها من لعب دور شرطي أو دركي العالم من أجل تسجيل المخالفين ومعاقبتهم حسب سياستها وانتقائيتها ومصالحها. كما يميط اللثام عن واقع حقوق الإنسان بالولايات المتحدة الذي يتميز بانتهاكات تمتد لقرون طويلة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم طرحًا نظريا مغايرا لتفسير استخدام مفهوم حقوق الإنسان من طرف الولايات المتحدة من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك من خلال منهج تحليل النظم لديفيد ايستون، باعتبار حقوق الإنسان مدخلا ومطلبا أمريكيا للضغط على النظام الدولي من أجل تحقيق مخرجات مدروسة مسبقا تتمثل في تقليص سيادة الدول والتدخل في شؤونها وإخضاعها.

بناء على ما تقدم سيحاول هذا المقال الإجابة عن الإشكالية المتعلقة بالاستخدام الأمريكي لحقوق الإنسان عبر عملية تسييس تقوم على رؤية مسبقة خاضعة لأهداف محددة هي جزء من الإستراتيجية الأمريكية لإدارة النظام الدولي والتحكم في تفاعلاته.

المبحث الأول: حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتشكل النظام الدولي الجديد الذي وسمته سمة "نظام أحادي القطبية" الخاضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تغيرت مدخلات ومخرجات هذا النظام الدولي الجديد بالمقارنة مع النظام الدولي الذي سبقه، والذي كان يطبعه طابع " الثنائية ". وقد جاء تفصيل هذا النظام حسب الرؤية الأمريكية، التي تتلخص في:

- الدعوة إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق، انطلاقا من التصور الأمريكي الذي يرى أن النظام الرأسمالي هو الأفضل ويجب تعميمه.
- الهيمنة على المنظمات الدولي وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة.
- التدخل في الشؤون الداخلية للدول والشعوب تحت شعار حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية.

وقد شكلت حقوق الإنسان أحد مدخلات الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي من أجل خرق أحد مبادئ القانون الدولي المعاصر، وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لكن الأمر الأخطر ليس في مفهوم حقوق الإنسان بل في رؤية الولايات المتحدة لحقوق الإنسان والمفهوم الخاص بها لحقوق الإنسان، فحقوق الإنسان الأمريكية مفصلة ومقسمة على معيار أمريكي يتجه حسب مصلحتها ودرجة ولاء الدول لها، هذا المنظار الأمريكي لم يكتفي بذلك بل إنه فوق ذلك كله لا يستدير ولا يرصد ما يجري داخل الولايات المتحدة الأمريكية من انتهاك، فالأراضي الأمريكية محجوبة الرؤية عن ذلك المنظار.

سنتناول في هذا المبحث عبر أربعة محاور، للرؤية الأمريكية لحقوق الإنسان في محور أول، ثم بعد ذلك سنُعَرِّج على موضوع السيادة الذي تسعى الولايات المتحدة لتجاوزه في سياساتها في محور ثان، على أن نفصل في محور ثالث في الغاية من حقوق الإنسان في سياسة الولايات المتحدة عبر رصد تدخلاتها في شؤون الدول، ليكون موضوع المحور الرابع للإنتقائية الأمريكية في مجال حقوق الإنسان.

المحور الأول: الرؤية الأمريكية لحقوق الإنسان

احتلت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في النظام الدولي الجديد مكانة الصدارة وذلك حسب الرؤية الأمريكية للنظام الدولي الخاضع لهيمنتها، فالمكانة التي تبوأتها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة التي جعلت منها قائدة للعالم، فرضت عليها تبني سياسة خارجية عالمية، مما جعل من حقوق الإنسان أحد مدخلات هذه المرحلة، الأمر الذي تجلى في ظهور العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية في هذا المجال، مما انبثق عنه بروز مفاهيم حقوق بشكل كبير في التفاعلات الدولية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة[1].

وارتكزت الرؤية الأمريكية في حقوق الإنسان على تسييس قضايا حقوق الإنسان وإخراجها من الطابع الحقوقي الثقافي إلى الطابع السياسي من أجل تغيير أنظمة الحكم أو مبررات لخوض حروب أو العمل على ابتزاز الدول وجرها إلى المساومة أو العمل على تلطيخ سمعتها كما يحدث مؤخرا مع روسيا والصين.

وقد عملت الولايات المتحدة على التركيز على مفاهيم " نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان" والتركيز على بعض الحريات والحقوق دون أخرى كحماية الأقليات والمساواة بين الجنسين والحريات الدينية... فيما تغاضت عن حقوق وحريات أخرى وجعلتها تحتل أسفل السلم في سياستها. وهو الأمر الذي تحدثت عنه Mary Robinson المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة والتي اعتبرت أن " العالم ليس بحاجة فقط إلى نشر الديمقراطية والحريات وإنما بحاجة إلى ماء نظيف وطعام ودواء وتعليم وأمور إنسانية أخرى لا يحيا الإنسان من دونها "، كما عبرت عن أسفها لتسييس حقوق الإنسان وعن انتهاك حقوق الإنسان من قبل دول عريقة تسعى لنشر الديمقراطية، فموقف الدول الغربية تجاه حقوق الإنسان والعالم الثالث مليئة بالتناقضات[2].

وقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية في رؤيتها لحقوق الإنسان عامل المنظمات الدولية غير الحكومية ووفرت جوا مناسبا ومناخا ملائما لنشاط هذه المنظمات وذلك مع بداية التسعينات حيث بدأت أعداد هذه المنظمات تتزايد وأصبحت منظمة الأمم المتحدة تخضع للهيمنة الأمريكية واعتبرت الولايات المتحدة هذه المنظمات جزء من إستراتيجيتها للتدخل في شؤون الدول خصوصا وأن هذه المنظمات أضحت تصدر تقارير سنوية في هذا الجانب.

المحور الثاني: حقوق الإنسان وتقليص سيادة الدول

لقد ظل مبدأ السيادة الذي لازم الدولة الوطنية منذ نشأتها وبالأخص منذ نشأة النظام الدولي القائم على أساس الدولة القومية أو الدولة الأمة بعد معاهدات ويستفاليا سنة 1648 ركيزة أساسية في تطور العلاقات بين الدول.

إن الدولة الحديثة أو ما يصطلح عليه بالدولة الويستفالية التي نعيشها حاليا بنية على عماد متين تمثل في مبدأ السيادة، الذي أصبح فيم بعد أحد أهم مبادئ القانون الدولي.

ويعد ضرب مبدأ السيادة هو ضرب للدولة الوطنية في حد ذاتها، ويقضي مبدأ السيادة بإعتراف كل دولة بالأخرى وإحترامها وعدم التدخل في شؤونها.

ومع بداية النظام الدولي الجديد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية سعت هذه الأخيرة إلى محاولة تهميش مبدأ السيادة واعتباره مبدأ قديم لم يعد صالح للتطبيق في وقتنا الحاضر وذلك عبر مُنظِّريها أولا ثم عبر ممارستها ثانيا، فعلى مستوى التنظير سعى كل من المفكر الأمريكي صامويل هنتنغتون(Samuel Huntington) و المفكر والسياسي الآخر هنري كسنجر(Henry Kissenger) إلى ضرب مبدأ السيادة ومحاولة إضعاف ما يتمتع به هذا المفهوم من شرعية، فقد حاول صامويل هنتنغتون إلى إحلال مفهوم الحضارة محل الدولة بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة الدولية وتآكل نفوذ الدولة الوطنية[3]، أما هنري كسنجر فرأى أنه لم يعد النظام الوستفالي البالي يصلح في عالمنا اليوم مؤكدا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشارك في بناء هذا النظام، فالنظام الوستفالي تجربة أوروبية خالصة كانت خلاصة للظروف الزمانية والمكانية لتصارع القوى الأوربية، كما أنه نظام غير قادر على احتواء الدول الصاعدة داخله، ولذا يحاول كسنجر الدفع لتأسيس نظام دولي جديد بديل لوستفاليا[4].

المحور الثالث: حقوق الإنسان وحق التدخل الإنساني

بعد تفردها بقيادة العالم والهيمنة عليه عن طريق تشكيلها للنظام الدولي الجديد واصطناع مدخلات للنظام فرضتها بقوة، تمثلت هذه المدخلات في حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وحماية الأقليات وتحقيق ذلك حتى ولو كلفها الأمر التدخل بإستخدام القوة المسلحة.

لقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي مجموعة من المفاهيم التي لا أساس لها ولا شرعية لها، بل تتناقض مع القانون الدولي ومع المبادئ التي جاء بها هذا القانون ومن أهمها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

لكن عندما تفكر الولايات المتحدة الأمريكية في خرق القانون والإتيان بمفاهيم جديدة لا علاقة لها بالواقع، هذه المفاهيم تتميز بالخواء كما أنها جوفاء بحيث لا تعكس السلوك الحقيقي المراد منها، فإنها تفرضه بالقوتين الصلبة والناعمة لترسيخ فكرها المزيف بدل الفكر الحقيقي عن طريق فرض واقع تراه هي في فكرها الاستراتيجي، ليكون هو الواقع الحقيقي الذي يجب التسليم به بقوة.

وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ما يصطلح عليه بحق التدخل الإنساني وأسمته حقا، وهيمنة على الأمم المتحدة لكي تتبناه مع معسكرها الغربي، وتقوم باستخدام هذا السلوك الذي وصفته بالحق بمعيار جديد أظهرته في النظام الدولي هو معيار الانتقائية وذلك بانتقاء الحالات التي تخالف التوجهات الأمريكية وتطبيقه عليها وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي الجديد خصما وحكما في نفس الوقت.

وبإلحاح في المطالبة بانتهاكات حقوق الإنسان في مناطق مختلفة وبعد ضغط كبير من طرف الولايات المتحدة جاءت مخرجات النظام في سياق الهيمنة الأمريكية، لتبدأ عمليات التدخل وخوض الحروب باسم الإنسانية، انطلاقا من الصومال سنة 1993 مرورا بالبوسنة والهرسك ثم كوسوفو وصولا إلى أفغانستان والعراق سنة 2003.

التسييس الأمريكي لحقوق الإنسان لم يقف عند هذا الحد بل تجاوزه إلى ابتداع مفهوم جديد وهو **مسؤولية الحماية** والذي يقضي بمسؤولية المجتمع الدولي عن حماية السكان من الجرائم الأشد خطورة كالإبادة البشرية وجرائم الحرب والتطهير العرقي[5].

المحور الرابع: ازدواجية المعايير في حقوق الإنسان الأمريكية

أضحى مفهوم حقوق الإنسان مفهوما وظيفيا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجدت ضالتها في استخدامه والتلويح به في أي وقت تريد، بحيث أصبحنا أمام مفهومين لحقوق الإنسان، **المفهوم الأول** لحقوق الإنسان هو **حقوق الإنسان كفكر**، والذي يرتكز على فلسفة حقوق الإنسان كجوهر يحكم السلوك الأخلاقي للفرد، والذي يقوم على أساس طبيعي متجذر في الإنسان نابع من العدالة الطبيعية، وهو ما عبر عنه تشارلز آر بيتز ب" مبدأ حقوق الإنسان"، الذي هو " التعبير المحكم في الأخلاقيات العامة للسياسة العالمية عن الفكرة القائلة إن كل شخص هو موضوع اهتمام كوكبي، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الفصيل السياسي أو الفريق الاجتماعي الذي ينتمي إليه، فكل شخص لديه حقوق وعليه مسؤوليات.."[6] أما **المفهوم الثاني** فيتمثل في **حقوق الإنسان الأمريكية** القائمة على أساس المصلحة والمنفعة، ولا علاقة له إطلاقا بفكرة حقوق الإنسان، عدا الاسم فقط، ويستعمل كأداة للضغط أو كعامل للتأثير، والخاضع بدوره للاستخدام السياسي (التسييس) والمرتبط بالمصالح الاقتصادية والعوامل الإيديولوجية وحماية الأمن القومي، هذا المفهوم الأخير والعصي على الحصر تم تدمير دول وهدمها مقابله.

التقارير السنوية للخارجية الأمريكية:

لقد جعلت الولايات المتحدة من التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن وزارة خارجيتها[7] جزء من رؤيتها لحقوق الإنسان، بحيث أعطت لنفسها صفة **مراقب** لحقوق الإنسان. ويأتي الهدف من هذه التقارير والتي لا تصدر عن هيئة حقوقية ولا أكاديمية ولا قضائية، وإنما عن هيئة سياسية بغرض الضغط على الدول والأنظمة المختلفة وترجيح عامل المصلحة في التعامل مع الموضوع.

وقد ابتدأت الولايات المتحدة إصدار هذه التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان ابتداء من 1976، وترصد هذه التقارير حقوق الإنسان في أكثر من 190 دولة باستثناء الولايات المتحدة، وهو عمل هزلي مثير للسخرية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يطغى على عمل هذه التقارير منهج الانتقائية اتجاه الدول، فغالبا ما تتغاضى هذه التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية من طرف الكيان الصهيوني. كما أن الأنظمة التسلطية المرتبطة بمصالح مع الولايات المتحدة غالبا ما تتغاضى هذه التقارير عن الكثير من الانتهاكات المرتكبة من طرفها. وفي المقابل من ذلك تعرف هذه التقارير تهويلا وتفخيما بالنسبة للأنظمة المعادية لأمريكا.

المبحث الثاني: الانتهاك الأمريكي لحقوق الإنسان

في الوقت الذي تنصب نفسها حاميا لحقوق الإنسان في العالم، تقوم الولايات المتحدة بالعديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان سواء على الصعيد الداخلي أو على المستوى الخارجي. وسجل الولايات المتحدة في مجال انتهاك حقوق الإنسان ليس وليد اللحظة بل يمتد لعقود بل لقرون طوال، كان أبرزها استعباد الزنوج والإتيان بهم من القارة الإفريقية واستغلالهم كعبيد فوق أراضيها. غير أن الانتهاكات لم تتوقف على هذا الجانب بل تعدته إلى شن الحروب على الدول وما رافقه من تعذيب وانتهاك لأعراض الأفراد في معتقلاتها. واستمر تسجيل الولايات المتحدة في الجانب السلبي في حقوق الإنسان عبر ما تقوم به من تجسس على الدول أفرادا وحكومات. ولم تتوقف الولايات المتحدة في الجانب السياسي من حقوق الإنسان بل امتد بها الأمر إلى الجانب الاقتصادي والذي يتجسد في عقوباتها الاقتصادية على الدول وحصارها ومحاولة ضرب اقتصاداتها.

المحور الأول: التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية

للولايات المتحدة الأمريكية تاريخ طويل من التمييز العنصري ضد السود، وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية احتجاجات عديدة على مدى عقود على الحوادث العنصرية، وبالأخص من طرف الجمعية الوطنية للنهوض بالأمريكيين من أصل إفريقي، في بدايات القرن العشرين.

ويرجع تاريخ الاضطهادات العنصرية التي يتعرض لها الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية إلى القرن 17، بقدوم السفن المحملة بالرقيق إلى سواحلها، وتم استعباد الزنوج لثلاثة قرون مستمرة، ومع منتصف القرن 20 ارتفعت الاحتجاجات من طرف أصحاب البشرة السوداء فيما يسمى برحلات الحرية والمطالبة بالحريات المدنية والاقتصادية للأمريكيين من أصل إفريقي وانطلاق مسيرات الاحتجاج التي اشتهر فيها مارتن لوثر بعبارة " لدي حلم ".

ويعاني الأمريكيون من أصل إفريقي في الولايات المتحدة الأمريكية من تمييز يطالهم في مختلف مناحي الحياة، خصوصا وأن العديد من المناطق التي يقطنونها تعاني من ضعف الرعاية الصحية ولا يتلقون علاجا مساويا للبيض[8]، كما أنها معروفة بالفقر والبطالة ونسبة دخل منخفض بالمقارنة من ذوي البشرة البيضاء.

ويبلغ سكان الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 328 مليون، يشكل السود حوالي 13%[9]، ويشكلون أكثر من42% من السجناء وبالنسبة لمتوسط صافي الثروة فإن الفجوة كبيرة بين عائلات البيض مقارنة بالسود، حيث يبلغ متوسط صافي الثروة بالنسبة لعائلات البيض حوالي 170 ألف دولار بينما يبلغ لدى السود حوالي 20 ألف دولار[10].

كما ارتفعت نسبة حوادث العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في فترة دونالد ترامب، وهو ما تجلى في الحوادث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية هذه السنة ضد السود وبالأخص واقعة "جورج فلويد" التي أثارت احتجاجات عارمة في أمريكا في 25 ماي 2020، وقد اندلعت هذه الاحتجاجات عقب مقتله من طرف عناصر الشرطة، والتي حملت شعار "حياة السود مهمة".

وفي استطلاع للرأي قام به معهد Pew للأبحاث (معهد متخصص في البحوث الديمغرافية وتحليل المحتوى)، فإن السود في أمريكا متشائمون من الوضع في البلاد، حيث يرى حوالي 78% أن البلاد لن تتحقق فيها المساواة العرقية[11].

المحور الثاني: الاحتجاز التعسفي في المعتقلات الأمريكية

يعتبر الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي كل اعتقال انتفت فيه الشروط القانونية التي تنظم عملية الاعتقال، ويعتبر من أخطر الإجراءات الاستثنائية من حيث تقييد حرية الأفراد دون مواجهتهم بما هو منسوب إليهم من اتهام ودون تمكينهم من الدفاع عن أنفسهم أو تقديمهم للمحاكمة[12].

ويحظر القانون الدولي الإنساني التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة في جميع الأوقات، ويقضي بمعاملة المحتجزين وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية، وتعرّف اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب لعام 1984 في مادتها الأولى التعذيب على أنه " أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسديا أم عقليا يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو اعتراف..." وتستخدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر مصطلح المعاملة القاسية أو السيئة بدل التعذيب لكي تشمل التعذيب وغيره من أساليب الانتهاك التي يحظرها القانون الدولي.

معتقل غوانتانامو:

يعد معتقل غوانتانامو أحد أبرز الأمثلة على الانتهاك الصريح والعلني لحقوق الإنسان، ويعتبر غوانتانامو رمزا لغياب العدالة والقانون. وارتبط هذا المعتقل بأحداث 11 سبتمبر 2001 الغامضة.

وقد اكتسب هذا المعتقل سمعة سيئة في العالم بسبب الظروف التي تحيط بالمعتقلين أثناء عمليات الاستجواب وكذالك باعتباره مكانا تنمحي فيه جميع القيم الإنسانية بسبب ما يتعرض له المعتقلين هناك، كما أن أغلب المحتجزين فيه لم يتم إجراء محاكمات لهم ولم توجه لهم أية اتهامات، بل أنه حسب وثائق نشرها ويكيليكس فإن 150 محتجزا هم من المزارعين القادمين من باكستان وأفغانستان ولا علاقة لهم بأي تنظيم مسلح.

وقال المحامي Dror Ladin الذي يعمل لدى منظمة أمريكية للدفاع عن حقوق الإنسان، إن حكومة الولايات المتحدة لا تزال تتكتم على قصص التعذيب التي مارستها وكالة الاستخبارات المركزية {سي آي أي} بحق المعتقلين[13].

وحضر المحامي dror ladin لجلسات استماع في معتقل غوانتانامو، وأكد أن هناك أفعال بشعة ترتكب ضد المعتقلين، كما أكد أن هناك وثائق سرية لوكالة المخابرات المركزية تظهر خطة لاختبار المخدرات على السجناء، وقال ladin أنه أطلق حساب من 90 صفحة لدور مكتب الخدمات الطبية التابع لوكالة المخابرات المركزية في برنامج التعذيب التابع لوكالة المخابرات[14].

ويكشف التاريخ أن أطباء وكالة المخابرات المركزية كانوا يبحثون عن مصل الحقيقة لاستخدامه على السجناء كجزء من جهد سري سابق يدعى "project medication"، والذي تضمن تجارب بشرية مع عقار LDC على مواضيع غير مقصودة، أراد الأطباء المشاركين في المشروع تجربته على السجناء.

- **فضائح سجن أبو غريب:**

إنه فضيحة العصر ودليل على فقدان إنسانية الإنسان، اغتصاب وقتل وإذلال جنسي وتعذيب بكل صنوفه من طرف الجنود الأمريكيين على المعتقلين السياسيين العراقيين، فقد مارس الجنود الأمريكان أبشع أنواع التعذيب النفسي والجسدي على المعتقلين.

فمنذ اللحظة الأولى للاجتياح الأمريكي للعراق ارتبط ملف سجن أبو غريب بالانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال عبر استخدامها أبشع أساليب التعذيب، وقد تفجرت الأزمة في أوائل 2004، عقب تسريب صور بشعة للمعتقلين في وضعيات حاطة بالكرامة الإنسانية تبين طرق التعذيب.

لقد شكل أبو غريب مجلا خصبا لعلماء النفس لدراسة ومحاولة تفسير ما حدث، وذلك بالاستناد إلى تجربة سجن ستانفورد من طرف عالم النفس الشهير زومبارادو، فهناك عدة تفسيرات لما قام به الجنود لن لا شيء من هذه التفسيرات كافِ[15].

أوضح سجن أبو غريب بما لا يدع مجالا للشك مدى حاجة الولايات المتحدة نفسها إلى احترام حقوق الإنسان والتقيد بضوابطه، فكيف لم يشن الحروب على الدول ويحاصرها اقتصاديا بدعوى انتهاك حقوق الإنسان، وهو أكثر انتهاكا لها عن غيره؟

المحور الثالث: التجسس الأمريكي على الدول

لطالما ادعت الولايات المتحدة أنها قائدة للعالم إلى المساواة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ولطالما ادعى منظروها أنها مثال يجب على مختلف الدول الاحتذاء به، بل ادعوا أكثر من ذلك، بأن أعطوها أحقية محاربة من يخالف هذه القيم ولو بالحروب. وقد صور بعض المفكرين الأمريكيين أمثال صامويل هنتنهتون وهنري كسنجر وفرانسيس فوكوياما أن الولايات المتحدة رائدة في الديمقراطية وحقوق الإنسان وأنها تشكل

المثال الأبرز في العالم على المستوى الأخلاقي، بالمقابل تم نعت أعطاء الولايات المتحدة بالشموليين والديكتاتوريين ولا يتصفون بالمعايير الأخلاقية الدولية. حتى أنهم روجوا للمثال الأمريكي أنه النموذج الذي يجب أن تسير عليه جل الدول.

ويصف معظم الباحثين الغربيين روسيا والصين وبعض دول العالم الثالث غير المنقادة لسياسة الولايات المتحدة بالديكتاتوريين وأن حياة الأفراد في تلك الدول يسِمُها عدم الاطمئنان والخوف والشعور بالمراقبة، بل إن منهم من يطلق على روسيا وصف دولة الأخ الأكبر في تشبيه واضح مع رواية جورج أرويل 1984 باعتبار حياة الأفراد مراقبة بكل تفاصيلها من طرف الدولة. لكن في يونيو 2013 تفجرت قضية برنامج التجسس الرقمي الأمريكي (بريزم)، على خلفية تسريب (ادوارد سنودن) الموظف لدى وكالة المخابرات المركزية، لمستندات تصف البرنامج المذكور.

لا تتجسس الولايات المتحدة الأمريكية على أعدائها وخصومها الذين تعتبرهم يهددون مصالحها في العالم فحسب، بل يتعدى ذلك إلى التجسس على معظم حلفائها، ولكن بمستويات مختلفة.

لقد كشفت قضية سنودن حقيقة السياسة الأمريكية في جانبها الأخلاقي وعرّت هذه القضية الزيف الأمريكي بشأن احترام الحياة الخاصة للأفراد، ".. مهم حتى لو لم تكن قلقًا بشأن وكالة الأمن القومي. لأنك عندما تفكر في من هم ضحايا المراقبة، على أساس يومي، فأنت تفكر في الأشخاص الذين لديهم علاقات زوجية مسيئة، فأنت تفكر في الأشخاص الذين يهتمون بالمطاردين، كما تعتقد عن الأطفال الذين يقلقون بشأن سماع والديهم للأشياء. إنها استعادة مستوى من الخصوصية.."[16] هذا ما عبَّر عنه سنودن في أحد لقاءاته الصحفية.

أثارت قضية التجسس الأمريكي على دول العالم حفيظة المنظمات الحقوقية العالمية التي وصفت الأمر بالصدمة وأنه غير أخلاقي وغير مبرر، كما أوضح (مايكل بوشينيك) مدير قسم القانون والسياسات بمنظمة العفو الدولية أن ادوارد سنودن أنجز ما لم يستطع الكونغرس الأمريكي إنجازه، وفعل ما رفضت المحاكم الفيدرالية أن تفعله حتى الآن. وعلى عكس ما ارتآه عديد من كبار البرلمانيين الأمريكيين فإنه لم يرتكب عملاً من أعمال الخيانة بل كل الشواهد تشير إلى أنه أدى خدمة عامة[17].

المحور الرابع: العقوبات الاقتصادية الانفرادية

تعرف العقوبات الاقتصادية أو التدابير الاقتصادية كنوع من أنواع الجزاء الدولي في القانون الدولي، ومعناها وقف العلاقات الاقتصادية مع أفراد أو دول قصد لتحقيق غرض إصلاح سلوك عدواني وحماية مصالح الدول الأخرى، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين[18].

وتعرف العقوبات الاقتصادية الانفرادية أنها تلك العقوبات التي توقعها الدول بشكل انفرادي، خارج المنظمات الدولية، وربما وقعها الأفراد داخل الدولة، على دولة أو مجموعة دول أو رعاياها إذا ارتكبت عملا غير مشروع وذلك بمنعها من التعامل الاقتصادي الطبيعي وتفويت فرصة العلاقات التجارية العادية عليها، للضغط عليها وإرجاعها إلى جادة الشرعية الدولية[19].

إن التعريف الأخير للعقوبات الاقتصادية الذي أورده الأستاذ (بوبكر خلف)، لا يمكن أن يصح من الناحية القانونية لكن يمكن الاستدلال به من الناحية الوصفية للسلوك الواقع في العلاقات الدولية فهو مجرد وصف لسلوك في الممارسة العملية لكنه فاقد للشرعية.

فالعقوبات الاقتصادية الانفرادية هي عمل غير شرعي من الناحية القانونية[20]. فحسب ميثاق الأمم المتحدة وبالأخص تدابير الفصل السابع منه، وفي إطار التدابير القسرية والتي تنقسم بدورها إلى تدابير غير عسكرية وأخرى عسكرية، وفي إطار التدابير غير العسكرية فيمكن لمجلس الأمن أن يتخذ في إطار المادة 41 عقوبات اقتصادية كما له أن يتخذ إجراءات سياسية تتمثل في قطع العلاقات الدبلوماسية.

إذن المادة هنا صريحة وواضحة، فالذي يتخذ الإجراء هو مجلس الأمن بقرار صادر عنه وليس بعمل انفرادي من دولة معينة.

إن أي تدبير اقتصادي انفرادي من طرف دولة معينة هو في حد ذاته انتهاك للقانون الدولي وضرب للشرعية الدولية ولا يمكن أن يوقع هذا الإجراء إلا من طرف مجلس الأمن.

نستشف إذا أن العقوبات الاقتصادية التي توقعها الولايات المتحدة على الدول غير مشروعة وتشكل انتهاك للقانون الدولي وتصنف على أنها عملا غير قانوني، وتمثل هذه العقوبات الاقتصادية انتهاكا لحق من حقوق الإنسان في جانبه الاقتصادي.

وقد دأبت الولايات المتحدة على هذا السلوك غير القانوني والمارق في سياستها الخارجية بحيث أصبح عرفا في مجال العلاقات الدولية. هذا الإجراء تفرضه الولايات المتحدة على الدول التي لا تخضع لها كإجراء عقابي على ممانعتهم الوقوف في الصف الأمريكي.

خاتمة:

لقد لعب استخدام حقوق الإنسان دورا كبيرا في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ شكل بوصلة تتجه من خلالها الولايات المتحدة داخل النظام الدولي من أجل تحقيق مصالحها وذلك وفق رؤية خاصة بها لحقوق الإنسان ليس باعتبارها حقوق طبيعية مشتركة بين الإنسانية بل من أجل توظيفها كوسيلة ضغط وأداة إكراه من أجل استعباد الدول وإخضاعها وجعلها تابعة لها. وقد وظفت الولايات المتحدة أسلوبا انتقائيا خاضع لمعايير المصلحة والعداوة والمنفعة بدل العمل على تكريس معايير شفافة وواضحة لحقوق الإنسان.

كما الولايات المتحدة الأمريكية تعد أحد أكبر منتهكي حقوق الإنسان في العالم عبر ما تعرفه من تمييز عنصري بحق مواطنيها ذوي البشرة السوداء الذين لم يتمتعوا بكافة حقوقهم السياسية إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين.

الهوامش:

[1] – حكيم قيدوم، " السياسة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان بعد أحداث 11 سبتمبر"، مذكرة لنيل الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، السنة الجامعية 2004/2003

[2] - Mary Robinson's interview with the Irish Times.www.irishtimes.com

[3] -Samuel Huntington, "the clash of civilisations and the remarking of world order ", simon and Schuster,1996

[4] - Henry Kissenger, "world order", penguin books, new york,us,2014

[5] – محمد علوان،" مسؤلية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني"، مجلة سياسات عربية، عدد 23، 2016، ص 28

[6] – تشارلز آر بيتز،" فكرة حقوق الإنسان"،ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة العدد 421، 2015، ص 13

[7] - https://www.state.gov/bureaus-offices/under-secretary-for-civilian-security-democracy-and-human-rights/

[8] -Sarah Bleich and others, "descriminition in the united states: experiences of black Americans", journal of health services research, volume 54, Number 6, December 2019, p 1405

[99] - United States census bureau, www.census.gov/en.html census bureau is part of U.S Department of commerce.

[10] - Board of governors of the federal reserve system. Federalreserve.gov/default.htm

[11] - Pew Research Center. www.pewresearch.org

[12]– جغلول زغدود،" حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الدولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم السياسية، السنة الجامعية 2011/2010، ص 250

[13] - www.aljazeera.net/news/2020/2/8

[14] - Dror Ladin, "secret CIA document shows plan to test drugs on prisoners", www.aclu.org

[15] - Matthew Witt, Mohamad Alkadry, « abou ghraib and the normalization of torture and hate »,public integrity,vol 11 num 2,2009, 149

[16] - https://theintercept.com/2015/11/12/edward-snowden-explains-how-to-reclaim-your-privacy/

[17] - https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2013/06/surveillance-without-oversight-a-danger-to-society/

[18] – نورة الحفيان،" العقوبات الأمريكية على إيران وأحكام القانون الدولي "، المعهد المصري للدراسات، تحليلات سياسية، 9 نوفمبر 2018، ص 2

[19] – بوبكر خلف،" العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 13، 2016، ص 112

[20] – للاستزادة أكثر وجب الرجوع إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.